مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9782

الأربعاء، 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيدة باربرا وودورد	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إكوادور	السيدة باربا بوستوس
	الجزائر	السيد يحياوي
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سويسرا	السيدة باومان – بريسولين
	سيراليون	السيد سوا
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة رودريغز – بيركيت
	فرنسا	السيد دارماديكاري
	مالطة	السيد كاميليري
	موزامبيق	السيد فرناندیس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيد ميكاناغي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 10/00.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروضة على أعضاء المجلس الوثيقة S/2024/811، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إكوادور، الجزائر، جمهورية كوريا، سلوفينيا، سويسرا، سيراليون، الصين، غيانا، فرنسا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موزامبيق، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على 15 صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار 2758 (2024).

سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة المملكة المتحدة.

إننا نشكر المجلس على ما أبداه من وحدة في اعتماد التمديد الفني لمدة 12 شهراً. إن مواصلة المجلس لمشاركته الإيجابية في هذا الملف أمر بالغ الأهمية لإحياء عملية السلام اليمنية. إن هذا الإجماع يرسل إشارة واضحة بأن المجلس لا يزال يقدّر الدور الجوهري للقرار 2140 (2014) في مواصلة الضغط على الحوثيين الذين يواصلون عرقلة مسار السلام في اليمن.

إن المجتمع الدولي يواصل تقديم دعمه القوي لمؤسسات الأمم المتحدة وولاياتها التي تكفل التنفيذ الفعال للجزاءات المحددة في القرار 2140 (2014) وحظر الأسلحة المنصوص عليه في القرار 2216 (2015). ولهذه الأدوات دور حاسم في تقليص قدرة الحوثيين على زعزعة استقرار اليمن وتهديد البحر الأحمر وتعطيل جهود السلام. نحن في المجلس على استعداد تام لدعم جهود المبعوث الخاص غروندبرغ والأطراف اليمنية المعنية في تأمين سلام مستدام في اليمن.

أستأنف مهامي بصفتي رئيسة للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لقد صوت الاتحاد الروسي مؤيدا لمشروع القرار الذي أعدته المملكة المتحدة (القرار 2758 (2024)) الذي يقضي بتمديد الجزاءات المفروضة على اليمن وولاية فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملاً بالقرار 2140 (2014) لسنة أخرى. إن التمديد الفني في الظروف الراهنة هو الحل الأمثل لأنه يمكّننا من الحفاظ على وحدة أعضاء المجلس إزاء ملف اليمن في ظل تزايد انعدام الاستقرار في المنطقة.

وفي الوقت نفسه، ندعو زملاءنا ألا يغفلوا أن جزاءات مجلس الأمن معدة في الأساس لدعم استقرار الحالة والمساعدة في إحلال السلام والأمن، لا أن تكون أداة لمعاقبة قوى سياسية مزعجة في البلد – وبالتأكيد ليس لإثارة التوترات بين دول المنطقة. واليمن ليست استثناءً من ذلك.

كما نرفض التفسير الموسع لأحكام قرارات مجلس الأمن المتعلقة بتطبيق الجزاءات التي لا تنص على تفتيش السفن المتجهة إلى اليمن في أعالي البحار أو إرسال معدات عسكرية تمت مصادرتها خلال عمليات التفتيش إلى بلدان أخرى لاستخدامها لاحقاً في الغرض المقصود منها.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد انضمت الولايات المتحدة إلى توافق الآراء على تمديد ولاية فريق

الخبراء المعني باليمن وكذلك على حظر للأسلحة محدد الأهداف وتجميد الأصول وتدابير حظر السفر. وتبقى تلك التدابير أدوات مهمة لردع التهديدات التي تطال السلام والاستقرار والأمن في اليمن

بيد أننا نأسف لعدم اعتماد المجلس تدابير إضافية للمساعدة في تقليص قدرة الحوثيين على مواصلة أعمالهم المزعزعة للاستقرار وأعمالهم العدوانية في اليمن والمنطقة. كان من شأن أحد هذه التدابير، الذي أوصى به فريق الخبراء المعني بالجزاءات المفروضة على اليمن، أن يعزز قدرة الفريق على تقديم تقارير عن الخيارات المتاحة للتصدي للعدوان الحوثي الذي يتيحه تزويد الأسلحة والمواد ذات الصلة من جهات فاعلة حكومية وغير حكومية في البحر الأحمر. وللأسف، لم ينظر المجلس حتى في تلك التوصية المنطقية، ويرجع ذلك بقدر كبير إلى تهديدات من أحد أعضاء مجلس الأمن، بدعم من عضو دائم آخر، باستخدام حق النقض ضد أي مساع لتعزيز الجزاءات. وحال هذا الاعتراض دون أي إشارة إلى تنامي الروابط بين الحوثيين والجماعات التابعة لتنظيم القاعدة التي تصنفها الأمم المتحدة في قوائم الإرهاب، بما في ذلك حركة الشباب.

وقد استهدف الحوثيون أكثر من 90 سفينة تجارية بالمسيرات والصواريخ منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، مما ترتب عليه آثار مدمرة على الشحن التجاري البحري. لقد احتجزوا موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والبعثات الدبلوماسية السابقة وغيرهم من العاملين في اليمن بشكل غير قانوني، في تجاهل صارخ للمعايير الدولية – وذلك كله دون أي عواقب. وبدلاً من تجاهل هذه التطورات، يجب على المجلس أن يستخدم الأدوات المتاحة له، بما في ذلك جزاءات محددة الأهداف للتصدي لتلك التهديدات المتصاعدة.

ولن يكون من الممكن التوصل إلى حل تفاوضي للنزاع في اليمن طالما سُمح للحوثيين – بل وأصبحوا أكثر جرأة – على التصرف دون رادع. نحن على استعداد للعمل مع زملائنا أعضاء المجلس لاستخدام جميع الأدوات المتاحة، بما في ذلك الجزاءات، لتمكين التوصل إلى حل سلمي للنزاع في اليمن والمنطقة.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أعرب عن امتناننا للقائمة على الصياغة، المملكة المتحدة، على جهودها في تيسير اعتماد القرار المتعلق بتجديد ولاية تطبيق نظام الجزاءات في اليمن (القرار 2758 (2024)). وتلاحظ جمهورية كوريا أيضا مع التقدير الجهود البناءة التي تبذلها الولايات المتحدة لمواكبة الحالة المتغيرة في اليمن منذ العام الماضي.

وبالفعل، استمر الحوثيون في شن هجمات متهورة وغير قانونية في البحر الأحمر وخارجه. فقبل يومين تحديدا، تبنوا ما يسمى هجوما بقذيفة تفوق سرعة الصوت على إسرائيل. ويشير التقرير النهائي الصادر مؤخرا عن فريق الخبراء (انظر S/2024/731) إلى أن الحوثيين يستغلون الأحداث الإقليمية الحالية لتعميق العلاقات مع ما يسمى "محور المقاومة". ويسلط التقرير الضوء أيضا على الأعتدة والتكنولوجيات العسكرية غير المسبوقة من حيث مستواها وحجمها وطبيعتها المقدمة للحوثيين من مصادر خارجية في انتهاك لحظر الأسلحة المحدد الأهداف الذي فرضه مجلس الأمن.

ولا تؤدي هذه الانتهاكات المستمرة لقرارات مجلس الأمن إلى تفاقم التوترات الإقليمية فحسب، بل تعيق أيضا التقدم في عملية السلام في اليمن. وفي هذا السياق، فإن اتخاذ هذا القرار اليوم بالإجماع رسالةٌ واضحةٌ وموحدةٌ من مجلس الأمن بأننا ننظر عن كثب إلى جميع التطورات على الأرض وبأنه يجب الإبقاء على الجزاءات القائمة وتنفيذها. لذلك، وبصفتي رئيس لجنة الجزاءات المتعلقة باليمن، أدعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن بالكامل وبأمانة. وعلاوة على ذلك، أرحب بتجديد ولاية فريق الخبراء وأشدد على دوره الحاسم في رصد تنفيذ الجزاءات وأحث جميع الدول الأعضاء على إيلاء اهتمام وثيق للنتائج التي يتوصل إليها.

السيدة رودريغيس – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي بهذا البيان باسم الأعضاء الأفارقة في المجلس، وهم الجزائر وسيراليون وموزامبيق، فضلا عن بلدي غيانا (مجموعة 3+1).

ترحب مجموعة 3+1 باتخاذها اليوم بالإجماع القرار 2758 (2024) الذي يجدد لمدة سنة إضافية نظام الجزاءات المنشأ

بموجب القرار 2140 (2014) وولاية فريق الخبراء الداعم لنظام الجزاءات 2140. ونشكر القائمة على الصياغة، المملكة المتحدة، على النهج التشاوري والبناء الذي اتبعته قبل المفاوضات وأثناء انعقادها.

وتولي المجموعة أهمية كبيرة لعمل اللجنة والجهد الشامل المبذول لمساءلة الأفراد أو الكيانات التي تشارك في الأعمال المهددة للسلام والأمن والاستقرار في اليمن أو تقدم الدعم لها. ونؤكد مجددا التزامنا بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامة أراضيه ونحث جميع الأطراف اليمنية على المشاركة البناءة تحت رعاية الأمم المتحدة لإنهاء النزاع وتحقيق انتقال سياسي ناجح بناءً على المعايير المرجعية المتفق عليها.

ولا يزال يساورنا بالغ القلق إزاء تأثير النزاع الإقليمي الدائر وكذلك الهجمات غير القانونية على العاملين في المجال الإنساني والسفن في البحر الأحمر. ونشاطر المبعوث الخاص القلق الذي أعرب عنه بشأن تأثير هذه الأنشطة على الجهود المبذولة لتنفيذ خريطة الطريق السياسية. ولا تزال المجموعة تعتقد بقوة أن وقف إطلاق النار الفوري والدائم في غزة يظل خطوة أولى حاسمة نحو تحقيق السلام الدائم في المنطقة.

وتدين المجموعة أيضا احتجاز الحوثيين لعمال الإغاثة بصورة تعسفية وهجماتهم المستمرة على السفن التجارية وسفن الشحن في البحر الأحمر. ونطالب بإنهاء جميع هذه الأنشطة غير القانونية على الفور ونرحب بمواصلة الفريق التحقيق في جميع الانتهاكات لتدابير الجزاءات. وفي هذا الصدد، تعرب المجموعة عن دعمها لأحكام القرار 2624 (2022) لتعزيز قدرة خفر السواحل اليمني على المساهمة بفعالية في تنفيذ تدابير الجزاءات المنصوص عليها في جميع القرارات ذات الصلة، مع الاحترام الكامل لسيادة اليمن وسلامة أراضيه.

وتتطلع المجموعة إلى التنفيذ الكامل لهذا القرار وتجدد التزامها بضمان أمن اليمن والشعب اليمني. ونشكر السفير جونكوك هوانغ على قيادته القديرة لأعمال اللجنة ونعرب عن دعمنا الكامل له في العام المقبل.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): صوتت الصين مؤيدة للقرار 2758 (2024) الذي اتخذ منذ لحظات. أود أن أشرح موقف الصين من التصويت بتوضيح ثلاث نقاط.

أولًا، تشهد عملية السلام في اليمن حاليًا حالة من الجمود ولا تزال الحالة في البحر الأحمر متوترة. وفي هذا السياق، من الضروري والمناسب على حد سواء تمديد تدابير الجزاءات ذات الصلة التي فرضها المجلس على اليمن لمدة عام واحد. ونأمل أن يساعد ذلك في تشجيع جميع الأطراف على التعاون مع جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة ونشجع جميع الأطراف على تعزيز التنسيق والتعاون والحوار وتيسير تحسين الحالة في اليمن والبحر الأحمر.

ثانيا، يشكل فريق الخبراء جزءا مهما من عمل لجنة الجزاءات. وتوفر التقارير التي يقدمها مرجعا هاما لمناقشات اللجنة. ونتوقع من أعضاء الفريق الالتزام بالمهنية والوفاء بواجباتهم بحزم وبما يتوافق تمامًا مع ولاية الفريق والحفاظ على استقلالية عملهم وموضوعيته وحياديته وصياغة التقارير وتوصيات عملية في مجال السياسات بناءً على أدلة كافية وموثوقة.

ثالثًا، ما فتئت الصين تؤكد أن الجزاءات وسيلة وليست غاية، لأنها تهدف إلى استكمال الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية بينما يعتمد مجلس الأمن تدابير الجزاءات اللازمة ضد اليمن وينبغي أن يحسن أيضًا الجهود الدبلوماسية. وتدعو الصين جميع الأطراف إلى دعم عمل المبعوث الخاص غروندبرغ وإلى التعاون لتعزيز عملية سياسية شاملة يقودها اليمنيون ويملكون زمامها.

إن التوترات في البحر الأحمر مظهر بارز من مظاهر الآثار غير المباشرة للنزاع في غزة. ونحث جميع الأطراف المعنية على دعم المجلس في اتخاذ المزيد من الإجراءات القوية من أجل التوصل إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار في غزة وتيسير خفض حدة التوترات في المنطقة بفعالية، بما في ذلك في البحر الأحمر ولبنان وإسرائيل.

رُفعت الجلسة الساعة 10/15.